الأمم المتحدة

E/CN.3/2023/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والخمسون

28 شباط/فبراير – 3 آذار/مارس 2023

البند 3 (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الأطر الوطنية لضمان الجودة

فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 324/2022 وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة. ويعرض الفريق في هذا التقرير ما قام به من أنشطة في سبيل دعم تنفيذ *دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية*، الذي يتضمن توصيات بشأن ضمان الجودة، وإطاراً وطنياً محدّثاً لضمان الجودة. ويعرض الفريق أيضاً نتائج دراسة استقصائية عالمية للبلدان بشأن تنفيذ ضمان الجودة؛ ومعلومات عن وضع خارطة طريق لتنفيذ إطار وطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية؛ ومعلومات عن عمل الفريق بشأن مسألة ضمان جودة مصادر البيانات الإدارية والجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي التقرير على برنامج العمل المقترح للفريق للسنتين المقبلتين لدعم البلدان في تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالعمل المُنجز والتعليق على تقدم سير العمل وبرنامج العمل المقترح. ويرد الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه في الفقرة 21 من هذا التقرير.

* E/CN.3/2023/1.

22-28048 (A) 271222 110123

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية في مقررها 106/50 *دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية* والتوصيات الواردة فيه. ورحبت بالدليل باعتباره مساهمة مهمة في توجيه البلدان لتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة، بما في ذلك مصادر البيانات الجديدة والجهات الجديدة المقدِّمة للبيانات والبيانات والإحصاءات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأحاطت اللجنة الإحصائية علماً، في مقررها 117/52، بتقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة (E/CN.3/2021/26)، بما في ذلك برنامج عمله لعامي 2021 و 2022 واختصاصاته المحدّثة لدعم وضع وتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في البلدان.

ثانيا - الأعمال التي قام بها فريق الخبراء خلال العامين الماضيين

2 - البلدان الـ 22 التالية أعضاء حالياً في فريق الخبراء: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبرازيل، وبوتسوانا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفييت نام، والكاميرون، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، واليابان. وانضمت المنظمات الدولية والإقليمية التسع التالية إلى فريق الخبراء: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

3 - وحدَّد فريق الخبراء، في الاجتماع الذي عقده في أيار/مايو 2021، أربع أولويات لعمله، هي: (أ) من شأن القائمين على وضع خارطة طريق لتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة كبلدان في المراحل الأولى من عملية وضع وتنفيذ هذا الإطار أن يستفيدوا من إرشادات أوضح بشأن النظام الذي يجب اتباعه؛ (ب) ووضع قوائم مرجعية مخصصة للتحقق من الجودة لأغراض محددة لاستكمال القائمة المرجعية للتقييم الذاتي العام للفريق؛ (ج) وضمان الجودة عند استخدام مصادر البيانات الجديدة لإنتاج الإحصاءات الرسمية حيث يبدو أن هناك حاجة لمزيد من الإرشادات في هذا المجال؛ (د) ودور ضمان الجودة في الإشراف على البيانات. وبعد ذلك، ركز فريق الخبراء أولاً على إعداد خارطة طريق لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة وقوائم مراجعة إضافية. ونوقشت النتائج الأولية لهذا العمل، بما يشمل مشروعاً أولاً لخارطة الطريق في حلقة دراسية داخلية نُظمت في كانون الأول/ديسمبر 2021، وقدِّمت خلال مناسبة جانبية نُظمت على هامش الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية، التي عُقدت في شباط/فبراير 2022.

4 - ووافق فريق الخبراء، في الاجتماع الذي عقده في أيار/مايو 2022، على إتاحة مشروع خارطة الطريق لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة لاستعراضها واختبارها على نطاق أوسع ولوضع صيغتها النهائية بحلول نهاية العام. وفي ما يتعلق بمسألة القوائم المرجعية الإضافية وضمان الجودة في حالة استخدام مصادر البيانات الإدارية والجديدة، قرر الفريق جمع واستعراض الممارسات والخبرات الوطنية في

هذا المجال. وفي ما يتعلق بمسألة الإشراف على البيانات وضمان الجودة، وافق الفريق على متابعة المناقشة في مجموعات أخرى لتجنب الازدواجية. وناقش الفريق أيضاً دراسة استقصائية بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في عام 2022 ووافق على إجرائها متابعةً للدراسة الاستقصائية الأولى التي أجريت في عام 2017. وكجزء من هذه الدراسة، ستُدعى البلدان لعرض ممارساتها الوطنية، بما فيها تجاربها وممارساتها في مجال ضمان الجودة عند استخدام مصادر البيانات الإدارية والجديدة.

5 - واجتمع فريق الخبراء خمس مرات في عام 2021 وأربع مرات في عام 2022. وخلال اجتماعاته، لاحظ الفريق أن التحدي الأكبر في ضمان الجودة هو التنفيذ، واعترف أيضاً بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه أعضاء الفريق في هذا المجال.

6 - واضطلع فريق الخبراء وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بأنشطة متعددة لدعم تنفيذ ضمان الجودة، بما في ذلك استحداث أدوات إضافية. ففي شباط/فبراير 2021، نظم الفريق مناسبة جانبية خلال دورة اللجنة الإحصائية الثانية والخمسين في موضوع "ضمان الجودة ومصادر البيانات الجديدة"، في إطار مواجهة الصعوبات المصادفة في مواصلة إجراء دراسات استقصائية منتظمة في ظل الظروف التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[(1)]. وفي شباط/فبراير 2022، نظم الفريق مناسبة جانبية دورة اللجنة الإحصائية الثالثة والخمسين بشأن عمله على وضع خارطة الطريق لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة والقوائم المرجعية الإضافية[(2)]. وفي تموز/يوليه 2022، استضاف الفريق حلقة دراسية عالمية عبر الإنترنت في موضوع بناء ثقافة قوامها الجودة في المكاتب الإحصائية الوطنية. وخلال تلك المناسبة، ناقش المشاركون أهمية وجود ثقافة مشتركة وفهم مشترك على صعيد المكاتب الإحصائية الوطنية برمتها لإدارة الجودة بفعالية، والتحديات الرئيسية في بناء ثقافة الجودة والدروس المستخلصة في سياقات قطرية محددة. وكان من بين مقدِّمي العروض مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة والإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا وهيئة الإحصاء الكندية.

7 - ونظمت شعبة الإحصاءات حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية متعددة لدعم تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة. فقد عُقدت حلقة دراسية شبكية في موضوع ضمان الجودة الإحصائية لأعضاء النظام الإحصائي الوطني القطري بدعوة من جهاز التخطيط والإحصاء في قطر، في آذار/مارس 2021. ونظمت الشعبة حلقة عمل دولية بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة والنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، بالتعاون مع حكومة الصين من خلال المكتب الوطني الصيني للإحصاءات، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا[(3)]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا، حلقة دراسية شبكية بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة واستخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية[(4)]، وذلك كجزء من سلسلة حلقاته الدراسية الشبكية عن تبادل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الشعبة حلقة دراسية شبكية بشأن خارطة الطريق لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة في الشبكة

(1) انظر: https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/side-events/52.

(2) انظر: https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/side-events/53.

(3) انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/meetings/Workshop-on-the-implementation-of-NQAF-and-GSBPM.

(4) انظر: https://www.sesric.org/event-detail.php?id=2690.

العالمية لموظفي البيانات والإحصـــائيين في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022[5]. وفي كانون الأول/ديســـمبر 2022، نظمت الشعبة حلقة عمل بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة لفائدة المكاتب الإحصائية في بلدان المنطقة الأفريقية، بالتعاون مع المركز الأفريقي للإحصـــاءات التابع للجنة الاقتصـــادية لأفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على ضمان الجودة عند استخدام مصادر البيانات الإدارية وغيرها من المصادر[6].

8 - وســاعدت الدول الأعضــاء والمنظمات الدولية والإقليمية والشــركاء على ترجمة *الدليل* إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأُتيحت النسخة الفرنسية من *الدليل* بفضل دعم من المعهد الوطني للإحصاءات في الكاميرون[7]. ومن المتوقع إصـدار النسـخة الإسـبانية من *الدليل* في أوائل عام 2023، بفضـل الجهود التي تبذلها الإدارة الوطنية للإحصـــاءات في كولومبيا والمعهد الوطني للإحصـــاء والجغرافيا والمعلوماتية في المكسـيك، بدعم من اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت اللجنة الإحصـائية الوطنية لقيرغيزسـتان ترجمة باللغة الروسـية *للدليل*، بفضـل دعم مالي من البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبتيسير من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ثالثا - نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة

9 - في آب/أغسطس 2022، دُعيت البلدان للمشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ أطر ضمان الجودة التي أعدّها فريق الخبراء. كما طُلب من البلدان جمع وتقديم معلومات عن ممارســـاتها الوطنية[8]. وقد سـبق أن أُجريت دراسـة اسـتقصـائية في عام 2017[9]. وأُتيح الاسـتبيان باللغات الإسـبانية والإنكليزية والفرنسية. وبحلول منتصـف تشـرين الثاني/نوفمبر، كان أكثر من 100 بلد قد رد عليه. وأُجريت جولة أخيرة من المتابعة مع البلدان التي لم ترد بعد عليه في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022 بدعم من اللجان الإقليمية. وأُمهلت البلدان حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر للرد عليه.

10- وترد أدناه بعض النتائج الأولية المســتندة إلى الردود التي وردت حتى منتصــف تشــرين الثاني/ نوفمبر. وسيقدَّم تقرير يتضمن النتائج الكاملة للدراسة الاستقصائية إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

11 - ووفقاً للنتائج الأولية المســتندة إلى الردود الواردة، زادت النســبة المئوية للبلدان التي لديها إطار وطني لضـمان الجودة للإحصـاءات الرسـمية من 60 في المائة في الدراسـة الاسـتقصـائية لعام 2017 إلى حوالي 70 في المائة في عام 2022. وذكرت بعض البلدان إلى نقص التمويل و/أو الموارد البشــرية والدعم المتخصص وموارد التدريب باعتبارها أسباباً رئيسية لعدم امتلاك إطار وطني لضمان الجودة. وعندما سُئل المجيبون عن المســاعدة التي قد يحتاجونها لوضــع وتنفيذ إطار وطني لضــمان الجودة، أشــاروا في أغلب الأحيان إلى: (أ) حلقات العمل أو الخدمات الاسـتشـارية المحددة وفقاً لاحتياجات البلد؛ (ب) والمواد التقنية العملية والإرشادات بشأن ضمان الجودة وتنفيذها؛ (ج) والمساعدة التقنية لتصميم أدوات ضمان الجودة ودعم

(5) يمكن الاطلاع على تسجيل وقائع العرض وشُفافاته في الموقع الشبكي للشبكة العالمية.

(6) انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/meetings/nqafws-addis-2022/.

(7) انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/un-nqaf-manual.

(8) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: https://www.surveymonkey.com/r/NQAF2022.

(9) يمكن الاطلاع على نتائج الدراسة الاستقصائية السابقة في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/BG-Item3d-NQAF-E.pdf.

تنفيذ الأدوات المصمَّمة. كما أُبلغ عن الحاجة إلى موارد مالية وبشرية إضافية، وإن كان ذلك من قِبل عدد أقل من البلدان.

12 - وقد أخذ العديد من البلدان التي لديها إطار وطني لضمان الجودة في الاعتبار إطار الأمم المتحدة الوطني لضمان الجودة عند إنشاء كل منها إطاره الوطني الخاص به. والأطر المستخدمة أكثر من غيرها كأساس للإطار الوطني لضمان الجودة هي المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء وإطار الأمم المتحدة الوطني لضمان الجودة. وتُكيَّف الأطر المستخدمة كأساس لأي إطار قطري لضمان الجودة مع الظروف الوطنية (ولا تُعتمد كما هي) في غالبية البلدان. ووفقاً للنتائج الأولية، يشمل الإطار الوطني لضمان الجودة النظام الإحصائي الوطني بأكمله في حوالي ثلاثة أرباع البلدان التي أجابت على هذا السؤال.

13 - وطُرحت أسئلة إضافية على البلدان التي لديها إطار وطني لضمان الجودة بشأن تنفيذه. والنتائج مشجِّعة للغاية لأنها تشير إلى اتباع ممارسات جيدة معينة على نطاق واسع. ووفقاً للنتائج الأولية، أجابت 90 في المائة من البلدان قائلة إنها أدرجت مبادئ الجودة أو ما يشير إليها في تشريعاتها الإحصائية الوطنية و/أو التشريعات الأخرى التي تُلزم بإنتاج الإحصاءات للاستخدام الرسمي. ويعمل عدد كبير كذلك من البلدان بسياسة للجودة أو لديها بيان عن التزام المكتب الإحصائي الوطني بالجودة، ويمكن للجمهور الاطلاع عليهما. وأجرى حوالي 95 في المائة من البلدان تقييماً شاملا لجودة مكاتبها الإحصائية الوطنية منذ عام 2018. وأجرى العديد من البلدان (أكثر من 80 في المائة) تقييماً ذاتياً. وأجرى عدد أقل من البلدان، ولكنه كثير، استعراضاً على يد أقران خارجيين أو تدقيقاً داخلياً. وأجريت عمليات تدقيق خارجية في بعض البلدان. وأجرى المنتجون الآخرون للإحصاءات الرسمية في حوالي ثلث البلدان تقييماً شاملا لنظام إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية منذ عام 2018. وأكدت الدراسة الاستقصائية أن النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية تستخدمه الآن البلدان على نطاق واسع، حيث نفذته أكثر من 80 في المائة من البلدان في مكاتبها الإحصائية الوطنية.

14 - وطُلب من البلدان أيضاً تقديم معلومات عن ممارساتها في مجال ضمان الجودة عند استخدام البيانات أو البيانات الإدارية المستقاة من مصادر البيانات الأخرى لإنتاج إحصاءات رسمية. ويستخدم العديد من البلدان إرشادات خاصة ومؤشرات جودة خاصة، إلى جانب أساليب وأدوات خاصة وحتى إطاراً خاصاً لضمان الجودة عند استخدام تلك البيانات أو مصادر البيانات لإنتاج إحصاءات رسمية. وسيجرى مزيد من التحليل للردود والخبرات التي تتبادلها البلدان وستُعرض النتائج في وثيقة المعلومات الأساسية.

15 - وقدَّم العديد من المجيبين أيضاً معلومات عن المواضيع التي ينبغي لفريق الخبراء بحثها أو تناولها بمزيد من التفصيل. وركزت العديد من التعليقات على بناء القدرات ودعم التنفيذ.

رابعا - خارطة الطريق للتنفيذ وأدوات أخرى للتنفيذ

16 - يحتوي *الدليل* على توصيات الأمم المتحدة بشأن ضمان جودة الإحصاءات، وإطار الأمم المتحدة الوطني المحدّث لضمان الجودة وإرشادات عملية لتنفيذه. وبالرغم من تلك المواد، فقد تبيّن أن البلدان التي لم تضع بعدُ إطاراً وطنياً لضمان الجودة أو تنفِّذ إطارها تنفيذاً كاملا ستستفيد من خارطة طريق توجِّهها لاجتياز العملية وفق نهج تدريجي. وقد بدأ العمل من أجل وضع خارطة الطريق هذه في عام 2021 واستفاد القائمون على ذلك بشكل كبير من مساهمات أعضاء فريق الخبراء وكذلك من عمل خبير استشاري. وفي

آب/أغسطس 2022، أُصدر مشروع خارطة طريق لتنفيذ الإطار الوطني لضمان الجودة من أجل اختباره[10] وأُبلغت البلدان بأنه أصبح متاحاً. وقد عُرض منذ ذلك الحين خلال العديد من المناسبات التدريبية واستُعرض في حلقة العمل التي نُظمت لفائدة بلدان المنطقة الأفريقية في كانون الأول/ديسمبر 2022. وسيُقدّم مشروع الصيغة المحدَّثة من خارطة الطريق إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

17 - وتُرشِد خارطة الطريق البلدانَ خلال عملية وضع وتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في عملية متعددة الخطوات تبدأ عادة بحلقة عمل أولية للإدارة. وبعد ذلك، يتعين توضيح الغرض من الإطار الوطني لضمان الجودة ونطاقه والمسؤولية عن وضعه، وينبغي إجراء عملية استعراض للظروف الوطنية والأعمال الحالية قبل خوض عملية وضع الإطار الوطني لضمان الجودة. وتستتبع خطوات التنفيذ إعداد الترتيبات التنظيمية المناسبة، وإجراء تقييم ذاتي، واستخدام أدوات أخرى لتقييم الجودة، بما فيها استخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، ووضع خطة للتحسين. وتحدِّد خارطة الطريق المسؤول عن كل خطوة من الخطوات.

18 - وفي عام 2019، أصدر فريق الخبراء أيضاً، إلى جانب *الدليل*، قائمة مرجعية للتقييم الذاتي تستند إلى إطار الأمم المتحدة الوطني لضمان الجودة. والغرض من القائمة المرجعية هو إجراء تقييمات منتظمة ودقيقة لجودة النظم الإحصائية بهدف معرفة إجراءات التحسين. ويمكن استخدامها أيضاً لتقديم تقييم أولي لأغراض التعلُّم أو لتعريف الموظفين بمسألة ضمان الجودة. وقد استُخدمت القائمة المرجعية للتقييم الذاتي في العديد من حلقات العمل التدريبية وتبيَّن أنها مفيدة وشائعة. ومن المتوقع أن تُتاح نسخة إلكترونية من *الدليل* في أوائل عام 2023، إلى جانب نسخة تفاعلية منه عبر الإنترنت. وفي آب/أغسطس 2022، أُبلغت البلدان أيضاً بتوافر وحدة تمهيدية للتعلُّم الإلكتروني لضمان الجودة[11].

خامسا - محط الاهتمام في عمل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة وبرنامج عمله للفترة 2023-2024

19 - الهدف الذي يتوخاه فريق الخبراء هو مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ أطرها الوطنية لضمان الجودة. و*الدليل* هو مَناط جهوده. ويهدف الفريق إلى توفير مواد إضافية وإجراء أنشطة إضافية تعزِّز ضمان الجودة وتدعم التنفيذ. ويرحب بالجهود المماثلة التي يبذلها الآخرون وبتبادل المعلومات والممارسات. وسيكون أحد مجالات تركيز جهوده على مدار العامين المقبلين هو الترويج *للدليل* والأدوات المرتبطة به لضمان الجودة، مثل قائمة التقييم الذاتي المرجعية وخارطة الطريق. وسيكون محط الاهتمام المواضيعي لعمله هو مسألة ضمان الجودة عند استخدام مصادر البيانات الإدارية وغيرها من المصادر لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وسيستعرض الفريق الممارسات الوطنية في هذا المجال بهدف تبيُّن أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الممكنة. وسيتعاون وينسّق مع الأفرقة الأخرى عند الاقتضاء للبناء على الجهود الحالية وتجنب الازدواجية.

(10) انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/roadmap/.

(11) انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/e_learning/.

20 - ويُقترح أن يضطلع فريق الخبراء بالأنشطة التالية على مدار العامين المقبلين (2023 و 2024) دعماً لوضع وتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في البلدان:

(أ) الترويج *للدليل*؛

(ب) مساعدة البلدان على تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة على صعيد النظم الإحصائية الوطنية برمتها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة مثل ضمان جودة مصادر البيانات الجديدة؛

(ج) تعهُّد الموقع الشبكي لضمان الجودة التابع لشعبة الإحصاءات ومواصلة تحديثه؛

(د) تنفيذ برنامج من الأنشطة والفعاليات المتعلقة بضمان الجودة وذلك من أجل مواصلة إرساء دوائر الخبراء وتبادل أفضل الممارسات؛

(هـ) تقديم التقارير إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2025.

سادسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

21 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **إبداء آرائها بشأن عمل فريق الخبراء خلال العامين الماضيين؛**

(ب) **إبداء آرائها بشأن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن تنفيذ ضمان الجودة لعام 2022؛**

(ج) **إقرار خارطة الطريق المقترحة للتنفيذ؛**

(د) **استعراض واعتماد برنامج العمل المقترح والاختصاصات المحدّثة للفريق (انظر المرفق).**

المرفق

الاختصاصات المحدَّثة لفريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

1 - يتولى فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة القيام بما يلي:

(أ) الترويج *لدليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية*؛

(ب) مساعدة البلدان على تنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة على صعيد النظم الإحصائية الوطنية برمتها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة مثل ضمان جودة مصادر البيانات الجديدة؛

(ج) تعهُّد الموقع الشبكي لضمان الجودة التابع لشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ومواصلة تحديثه؛

(د) تنفيذ برنامج من الأنشطة والفعاليات المتعلقة بضمان الجودة وذلك من أجل مواصلة إرساء دوائر الخبراء وتبادل أفضل الممارسات؛

(هـ) تقديم التقارير إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2025.

2 - يتألف فريق الخبراء من الأعضاء والمراقبين الحاليين فيه، وهو مفتوح في وجه عدد محدَّد من البلدان والمنظمات الإضافية التي ترغب في الانضمام إلى أعماله، ويحافظ في الوقت ذاته على تمثيل إقليمي متوازن. وتنتخب الدول الأعضاء رئيسيْن. وتضطلع شعبة الإحصاءات بدور أمانة فريق الخبراء.

3 - يضطلع فريق الخبراء بعمله إلكترونياً، لكنه يعقد اجتماعات مباشرة كلّما كان ذلك متيسراً وفيه ضرورة. وتموَّل المشاركة في فريق الخبراء تمويلاً ذاتياً.